IDB.45/8-PBC.33/8

Distr.: General
9 March 2017
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الخامسة والأربعون
فيينا، ٢٧-٢٩ أو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقَّت
الإطار البرنامجي المتوسط الأجل والخطة الاستثمارية المتوسطة الأجل

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الثالثة والثلاثون
فيينا ١٦-١٨ أيار/مايو ٢٠١٧
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقَّت
الإطار البرنامجي المتوسط الأجل والخطة الاستثمارية المتوسطة الأجل

الصيغة المحدَّثة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

مقترحات من المدير العام

تقدِّم هذه الوثيقة عرضاً للملامح الرئيسية للمقترحات المتعلقة بالصيغة المحدَّثة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، وفقاً لمقرَّر المجلس م ت ص-٤٤/م-١٠. وبناءً على ذلك المقرَّر والولايات السابقة، رُوجع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٦-٢٠١٩ (IDB.43/9) مع مراعاة التطورات التي حدثت منذ دخوله حيز النفاذ. وضماناً لأن يظل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل أداة مفيدة ومرنة للتخطيط الاستراتيجي لبرامج المنظمة على أساس فترات مدتها أربع سنوات، وُضِعت في هذه الوثيقة، الموجَّهة إلى اللجنة، الملامحُ الرئيسية للصيغة المحدَّثة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. أمَّا المقترحات الشاملة والأكثر تفصيلاً فسوف تقدَّم إلى مجلس التنمية الصناعية لينظر فيها.

أولاً- معلومات أساسية

١- في عام ٢٠١٥، اعتُبر الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٦-٢٠١٩، واحدةً من أهم أدوات التخطيط الاستراتيجي التي تسترشد بها المنظمة عند بدء عملها المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وقد أُعدَّت هذه الوثيقة في وقت لم تكن فيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد اعتُمدت بعدُ. ومن ثم، فقد كان الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٦-

لدواعي التوفير، لم تُطبَع هذه الوثيقة. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرُّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

الرجاء إعادة استعمال الورق

020317 020317 V.17-01112 (A)

٢٠١٩، يستند إلى بضعة افتراضات تتعلق بخصوصيات تنفيذ تلك الخطة ومتابعتها واستعراضها. ومنذ ذلك الحين، أدخلت أوساط الأمم المتحدة على الخطة عدة عناصر جديدة لتوضيح الجوانب العملياتية للخطة ودور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم تنفيذها. وفي الوقت نفسه، استمر في عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧ تَزايُد الاعتراف بفكرة التنمية المستدامة الشاملة للجميع والمستدامة والآمال المعقودة عليها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سواء داخل نطاق عمليات الأمم المتحدة أو خارجها.

٢- وتقدِّم هذه الوثيقة عرضاً موجزاً لأهم ملامح استعراض منتصف المدة، كما تقدِّم تحديثاً للإطار البرنامجي الحالي يستند إلى العناصر الجديدة المذكورة آنفاً ويمتثل للتوجيهات التي تلقتها الأمانة من الدول الأعضاء في دورات أجهزة اليونيدو المعنية بتقرير السياسات. وعلى وجه الخصوص، طلب المؤتمر العام في الفقرتين (ب) و(هـ) من مقرَّره م ع-١٤/م-١٨، إلى المدير العام أن يوائم دورة اليونيدو التخطيطية مع استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (اختصاراً: "الاستعراض الشامل")، وأن تواصل إجراء استعراض منتصفي للإطار البرنامجي كل أربع سنوات وتقديم نتائجه إلى المجلس في السنة الثانية من فترة السنتين المعنية. وفي الفقرتين (هـ) و(و) من المقرَّر م ع-١٥/م-١٧، طلب المؤتمر العام إلى المدير العام أن يقدِّم إلى المجلس عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، مرة كل أربع سنوات اعتباراً من عام ٢٠١٥، مشروع إطار برنامجي متوسط الأجل، مدته أربع سنوات، مع مراعاة إعلان ليما وتوصيات آخر استعراض شامل والتوصيات الواردة في "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية".

٣- وتماشياً مع هذين المقرَّرين ومع مقرَّر المجلس م ت ص-٤٤/م-١٠ الذي طلب فيه إلى المدير العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الخامسة والأربعين، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، صيغة محدَّثة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، أُجري استعراض للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، وأُعدَّت الصيغة المحدَّثة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ على ضوء التطورات الأخيرة.

٤- وسوف يقدَّم إلى المجلس في دورته الخامسة والأربعين مقترح مفصَّل للصيغة المحدَّثة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، يشمل التنقيحات البرنامجية التي أعقبت اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، المتعلق بالاستعراض السياساتي الشامل الرباعي السنوات، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وسوف يتضمن هذا المقترح التحسينات المدخلة على الإطار البرنامجي المواضيعي والإطار الإداري، اللذين كانا عنصرين رئيسيين في الصيغة السابقة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وسوف يتضمن المقترح المفصَّل للإطار البرنامجي المتوسط الأجل أيضاً الصيغة المحدثة للإطار المتكامل للنتائج والأداء.

ثانياً- التطورات الجديدة

٥- سوف يقدِّم هذا الباب لمحة عامة موجزة عن التطورات الجديدة التي حدثت منذ بدء نفاذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ واعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وكذلك عن دور اليونيدو ومسؤولياتها في تلك الخطة. وسوف يتضمن هذا الباب أيضاً عرضاً لسائر ولايات الأمم المتحدة ومبادراتها التي سيكون لها تأثير على الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

ألف- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦- في الفقرة ٧٢ والفقرات اللاحقة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[(١)] التزمت الحكومات بإجراء متابعة واستعراض منتظمين على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وأرست مبادئ إرشادية لعملية المتابعة والاستعراض هذه. وينبغي أن تستفيد عملية المتابعة والاستعراض، ضمن جملة أمور، "من تعزيز الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف". كما أنَّ الاستعراضات المواضيعية، بما فيها استعراضات المسائل الشاملة لعدة مجالات، التي ستجري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ستُدعَم "باستعراضات تجريها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية، بما يجسد الطابع المتكامل للأهداف وما يربطها من صلات". وفي الفقرة ٩٠ من خطة عام ٢٠٣٠، طُلب إلى الأمين العام أن يعد تقريراً يحدد فيه المعالم الأساسية لضمان إجراء متابعةٍ واستعراضٍ لخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي يتَّسمان بالاتساق والنجاعة وشمول الجميع، كما يوفر مزيدا من الوضوح بشأن المسؤوليات المؤسسية.

٧- وتضمَّن التقرير اللاحق،[(٢)] ضمن جملة أمور، عرضاً لدور الهيئات الحكومية الدولية والمنتديات المعنية بالاستعراضات المواضيعية العالمية للتقدم المحرز في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وفي هذا السياق، دُعي مجلس التنمية الصناعية، التابع لليونيدو، في عام ٢٠١٦ إلى تقديم مساهمة في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى تتناول المسائل المتعلقة بالتصنيع الشامل للجميع والمستدام. وكان ذلك التقرير اللاحق من بين الاستعراضات المواضيعية التي قدمتها ٤٨ من اللجان الفنية وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، إلى جانب ٢٢ استعراضاً وطنيًّا طوعيًّا. وقد عُقد المنتدى السياسي الأول الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٦، بعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، حول موضوع "ضمان ألاَّ يتخلَّف عن الرَّكْب أحد"، واعتمد إعلاناً وزاريًّا[(٣)] أكَّد على "الاهتمام

(١) تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، A/RES/70/1.

(٢) المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجح وشامل، A/70/684.

(٣) الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد حول موضوع "ضمان ألاَّ يتخلَّف عن الركب أحد"، E/HLS/2016/1.

الذي توليه خطة عام ٢٠٣٠ لبناء هياكل أساسية قادرة على التحمل، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار".

٨- أمَّا المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧، حول موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"، فسوف تكون له صلة خاصة باليونيدو، إذ سيشتمل على استعراض معمَّق لهدف التنمية المستدامة ٩، ضِمْن ستة أهداف مختارة.

٩- ووفقاً للفقرة ٧٤ من خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي لعملية المتابعة والاستعراض أن "تتوخى الدقة وتستند إلى أدلة وتسترشد بتقييمات وبيانات قُطرية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنَّفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العِرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية". وهي "ستقتضي تعزيز الدعم الموجَّه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نظم البيانات الوطنية وبرامج التقييم الوطنية، لاسيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموًّا والدول الجُزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل". وإلى جانب ذلك، نصَّت الفقرة ٧٥ على أنه "ستجري متابعة الأهداف والغايات واستعراضها باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية. وستُستكمل هذه المؤشرات العالمية بمؤشرات تضعها الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والوطني"، كما أُوكلت إلى لجنة الأمم المتحدة الإحصائية، من خلال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة مهمة صوغ إطار المؤشرات العالمية.

١٠- وبناءً على ذلك، أنشأت لجنة الأمم المتحدة الإحصائية فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لكي يضع قائمة مؤشرات لرصد أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، ودعت اليونيدو مع منظمات دولية أخرى إلى المشاركة بصفة مراقب. وفي دورتها السابعة والأربعين، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦، أقرَّت اللجنة الإحصائية قائمة مؤشرات[٤] تعترف باليونيدو كوكالة وصيَّة على ستة مؤشرات ذات صلة بالصناعة ضمن إطار هدف التنمية المستدامة ٩ (هي مؤشرات التنمية المستدامة ٩-٢-١ و٩-٢-٢ و٩-٣-١ و٩-٣-٢ و٩-٤-١ و٩-ب-١).

١١- وفي آذار/مارس أيضاً، أقرَّت لجنة الأمم المتحدة الإحصائية تقرير اليونيدو عن الإحصاءات الصناعية ودعت المنظمة إلى زيادة برامجها المتعلقة ببناء قدرات البلدان النامية في مجال الإحصاءات الصناعية في سياق أهداف التنمية المستدامة. وجاء في التقرير أن الحاجة إلى رصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تؤكد أهمية الإحصاءات الصناعية في حقبة ما بعد عام ٢٠١٥.

(٤) https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/.

١٢- وإلى جانب التنسيق مع لجنة الأمم المتحدة الإحصائية وغيرها من الوكالات الشريكة ومكاتب الإحصاء الوطنية في صوغ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عملت اليونيدو على التصدِّي لمسألة ضمان موثوقية الرصد على الصعيد العالمي. وقامت اليونيدو، من خلال تعاونها مع اللجنة الإحصائية وسائر الشركاء، بدعم جهود مكاتب الإحصاء الوطنية الرامية إلى تنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار برامجها الإحصائية. مما أفضى إلى تعزيز التعاون مع الجهات الوطنية والدولية المعنية بهدف التنمية المستدامة ٩.

١٣- واليونيدو عضو في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، التي شَكَّلها الأمين العام بعد اعتماد خطة عمل أديس أبابا. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أصدرت فرقة العمل تقريرها الاستهلالي الذي يحدد معالم الالتزامات والتدابير الواردة في تلك الخطة ويقدم عرضاً لإطار رصدها. وأثناء السنة، أعدَّ أعضاء فرقة العمل ورقات مناقشة وجيزة بشأن مجموعات الالتزامات والتدابير المحدَّدة في التقرير الاستهلالي لفرقة العمل. وتولَّت اليونيدو تنسيق المجموعة الشاملة المعنونة "تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام"، مع المساهمات المقدمة من سائر هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها. كما قدمت اليونيدو مدخلات في أربع مجموعات أخرى، هي: "توفير عمالة كاملة ومنتجة للجميع"، و"معالجة الاحتياجات والتحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان ذات الأوضاع الخاصة"، و"المساواة بين الجنسين"، و"الشراكة العالمية".

١٤- وفي الفقرة ٧٠ من خطة عام ٢٠٣٠، أُعلن عن إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا التي نصَّت عليها خطة عمل أديس أبابا من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة. وترتكز هذه الآلية على التعاون بين جهات معنية متعددة، تشمل الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة وجهات معنية أخرى. وحدَّدت خطة عام ٢٠٣٠ تركيبة آلية تيسير التكنولوجيا على النحو التالي: فريق عمل مشترك بين الوكالات معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنتدى تعاوني متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض أهداف التنمية المستدامة (منتدى للعلم والتكنولوجيا والابتكار)، ومحفل إلكتروني يمثل بوابة للمعلومات المتعلقة بالمبادرات والآليات والبرامج القائمة. ويمثل تعميم التكنولوجيا واحتيازها أحد المجالات الرئيسية للدعم الذي تقدمه اليونيدو إلى الدول الأعضاء. وبذلك، تكون اليونيدو منخرطة بنشاط في آلية تيسير التكنولوجيا. وقد ساعدت اليونيدو على تنظيم الاجتماع السنوي الأول لمنتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار في نيويورك. ووضعت اليونيدو خارطة مفصلة لأنشطة المنتدى تمثل أساس العمل الذي ستضطلع به منظومة الأمم المتحدة مستقبلاً في هذا الميدان. وأعدت اليونيدو، بصفتها وكالة طليعية في مجال تحديد وتنفيذ أنشطة تنمية القدرات المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا والابتكار، مقترحاً يجري حاليًّا مناقشته، تمهيداً لتنفيذه في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

باء- عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا

١٥- منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، استمر تركيز المجتمع الدولي على ضرورة تسريع خطى التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وخصوصاً في أفريقيا. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترةَ ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقداً ثالثاً للتنمية الصناعية لأفريقيا، بمقتضى قرارها ٢٩٣/٧٠ الذي أهابت فيه الجمعية العامة باليونيدو، على وجه الخصوص، "أن تقوم بوضع برنامج العقد الثالث وتفعيله وتولي زمام تنفيذه"، ودعت فيه اليونيدو إلى "أن تزيد من مساعدتها التقنية المقدمة إلى البلدان الأفريقية من أجل تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة".

١٦- ولاحظت الجمعية العامة أنَّ أفريقيا لا تزال "هي المنطقة الأكثر فقراً والأشد ضعفاً في العالم"، وأبرزت ضرورة أن تتخذ القارة "إجراءات عاجلة للنهوض بالتصنيع المستدام باعتباره عنصراً رئيسيًّا في تعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق القيمة المضافة وإيجاد فرص العمل، فيتم بذلك الحد من الفقر والإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

١٧- وشجَّعت الجمعية العامة أيضاً المدير العام لليونيدو على حشد موارد كافية لتنفيذ برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية. وإلى جانب ذلك، يدعو القرار اليونيدو إلى إقامة شراكات، حسب الاقتضاء، مع الكيانات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

جيم- استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

١٨- نظراً لكون اليونيدو جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، فإنَّ أهدافها وأولوياتها البرنامجية تتأثر بالمقرَّرات والقرارات الأوسع التي تُعتمد على صعيد المنظومة كلها. ومن الأمثلة الأوثق صلة بهذا الشأن استعراضُ السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (اختصاراً: "الاستعراض الشامل"). وتبعاً للدورة الرباعية السنوات المعمول بها، اعتُمد القرار الأخير بشأن الاستعراض الشامل (قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١) في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويتضمن هذا القرار أساساً إرشادات تُوجِّه عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ويمثل استمراراً للعمل المضطلع به بمقتضى القرار المتعلق باستعراض السياسات الشامل لعام ٢٠١٢ صوب ضمان فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكفاءتها وتلاحُمها.

١٩- ويتضمن استعراض السياسات الشامل الأخير عناصر لها تداعيات مُهمة في أنشطة اليونيدو البرنامجية. فأولاً، سوف يلزم مواءمة دورة اليونيدو البرامجية ذاتها مع دورة الاستعراض الشامل بحلول عام ٢٠٢١. وحسبما ذُكر في تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستعراض الشامل،(٥) وحسبما طلبته الدول الأعضاء في اليونيدو في المقرَّر م ت ص-٤٤/م-١٠، سوف يلزم تمديد

(٥) تقرير الأمين العام عن "تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" (A/71/63-E/2016/8).

دورة التخطيط الخاصة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ لتشمل فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، لكي تصبح دورة اليونيدو متوافقة تماماً مع دورة الاستعراض الشامل.

٢٠- وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧، سوف تشارك اليونيدو في إعداد تقرير للأمين العام يبيِّن المهام الحالية لجميع كيانات الأمم المتحدة التي تضطلع بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، حسبما حُدِّدت في الخطط الاستراتيجية لتلك الكيانات، والقدرات الموجودة لديها، كما يبين الثغرات وأوجه التداخل في نطاق التغطية ويقدم توصيات لمعالجتها. وبناء على ذلك، سوف يتعين على كيانات الأمم المتحدة أن تعد وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة تترجم تلك التوصيات إلى تدابير ملموسة وتُقدِّمها، بحلول نهاية عام ٢٠١٧، لينظر فيها الجزء المعني بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٨. ويُتوقَّع أن تؤدي هذه الوثيقة الاستراتيجية إلى تدعيم أطر التنسيق بين الوكالات في الميدان، بما يشمل استكشاف خيارات مبتكرة لمواءمة طرائق التمويل المتبعة في كيانات الأمم المتحدة مع وظائف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. التي سيلزم تجسيدها في الخطط والبرامج الاستراتيجية ذات الصلة.

٢١- وثمة توقعات حساسة أخرى لم تحدَّد تماماً بَعدُ، منها العمل ضمن إطار الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة على مواءمة الميزانيات المدمجة لكيانات الأمم المتحدة مع دورة الاستعراض الشامل، وكذلك إدخال التعديلات اللازمة على طريقة تقاسُم تكاليف مكاتب منسِّق الأمم المتحدة المقيم في الميدان.

٢٢- ونظراً لكون اليونيدو منظمة ذات حضور ميداني محدود نسبيًّا، فمن المتوقع أن تكون للاستعراض الشامل الجديد تداعيات على عمل اليونيدو، ولاسيَّما في ضوء إصلاح الشبكة الميدانية للمنظمة الذي نُفِّذ مؤخراً. ويتعين توقُّع ازدياد التنسيق على الصعيد الميداني بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، مما يستتبع ارتفاعاً في درجة انخراط مكاتب اليونيدو الميدانية.

ثالثاً- الشراكات الاستراتيجية الجديدة

ألف- مجموعة العشرين

٢٣- أفضى تزايد أهمية دور اليونيدو في النقاش العالمي بشأن التعاون الدولي لأغراض التنمية إلى توسُّع نطاق شراكات اليونيدو الاستراتيجية في مجال وضع السياسات والمعايير، إلى جانب التعاون التقني التقليدي. ومن أبرز تلك الأنشطة المعززة في مجال السياسات انخراط اليونيدو مع مجموعة العشرين.

٢٤- ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اعتمد مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عُقد في هانجو، الصين، مبادرة جديدة من جانب المجموعة لدعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموًّا، تستند إلى تقرير شامل أعدته اليونيدو، وقد أُعد هذا التقرير، المعنون "التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموًّا.

تعزيز النمو وتوفير فرص العمل وتشجيع شمول الجميع والاستدامة"، بناء على طلب الفريق العامل المعني بالتنمية، التابع لمجموعة العشرين، الذي اجتمع طوال عام ٢٠١٦.

٢٥- وقد عمل الفريق العامل المذكور آنفاً على التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن المسائل المطروحة، بما فيها تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعيم التنسيق بين الفريق العامل المعني بالتنمية وسائر الأفرقة العاملة، وتعزيز الاتساق بين السياسات، ودعم تصنيع أفريقيا وأقل البلدان نموًّا، وتوطيد التعاون التجاري الشامل للجميع. كما أجرى تقييماً شاملاً لالتزامات مجموعة العشرين الإنمائية.

٢٦- وفي السياق نفسه، تشمل خطة عمل مجموعة العشرين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ التصنيع بصفته أحد مجالات الأولوية في أنشطة مجموعة العشرين المتعلقة بالتعاون الإنمائي. وأسهمت اليونيدو أيضاً في أعمال أخرى للمجموعة، مثل دراسة تداعيات ما يسمَّى بالثورة الصناعية الجديدة على نظم الانتاج العالمية، خصوصاً في البلدان النامية. وتتخذ رئاسة مجموعة العشرين لعام ٢٠١٧ من مساهمات اليونيدو ركيزة لعملها، كما تُواصِل التعويل على خدمات الدعم التي تقدمها اليونيدو أثناء مدة توليها رئاسة المجموعة.

٢٧- وسوف تكون للجهود التي تبذلها المنظمة للمشاركة في أعمال مجموعة العشرين وفي منتديات الحوكمة العالمية المشابهة تداعيات على أطر اليونيدو البرمجية، وخصوصاً في وظيفتها السياساتية، كما سَتَستلزِم أن تأخذ الصيغة المحدثة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل في الحسبان احتمال إعطاء الأولوية للبرامج المتصلة بذلك.

٢٨- وعلى نحو مشابه، تعمل اليونيدو مع البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة "بريكس") بهدف دعم الأنشطة الإنمائية لتلك المجموعة فيما يتعلق بالتنمية الصناعية، بما في ذلك تطبيقاتها الرقمية، مثل هياكل التجارة الإلكترونية.

باء- الاتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية

٢٩- في نهاية عام ٢٠١٦، أبرمت اليونيدو اتفاقاً مع البنك الدولي لتسهيل توفير خبرات اليونيدو الفنية للحكومات التي تنفذ مشاريع يمولها البنك الدولي. ويهدف الاتفاق النمطي الجديد إلى مساعدة المنظمتين على دعم جهود البلدان المتعاملة معهما في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُتوقَّع أن تكون للاتفاق آثار مُهمة في قدرة اليونيدو على جمع تبرعات تساعدها على تنفيذ خدماتها، كما سيسهل كثيراً حشد الموارد اللازمة لدعم برامج الشراكة القُطرية وتنفيذ برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. وأبرم اتفاق مشابه مع مصرف التنمية الأفريقي، ويجري حاليًّا دراسة أطر للتعاون مع مؤسسات أخرى.

٣٠- وسيكون لهذه التطورات في هيكل العمليات آثار في النهوج البرنامجية التي تَتَّبعها اليونيدو في تقديم خدمات التعاون التقني والمشورة السياساتية ووضع المعايير وتنظيم الاجتماعات.

رابعاً- وثائق اليونيدو المتعلقة بالرصد والتوجيه الداخليين

٣١- استُحدث في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ الإطار المتكامل للنتائج والأداء، الذي يهدف إلى دعم رصد النتائج المؤسسية والإبلاغ عنها. وتَضمَّن الإطار البرنامجي شرحاً مفصلاً لمفهوم الإطار المتكامل للنتائج والأداء وهيكله، كما تَضمَّن مجموعة أولى من المؤشرات المقترحة. وأَبرز أيضاً أنه سيلزم تطوير المؤشرات باستمرار، وأنَّ توافُر البيانات يمكن أن يمثل مسألة شائكة فيما يخص بعض المؤشرات، وأنَّ المقاييس المرجعية سوف تحدَّد تبعاً لمدى توافر البيانات. وفي ضوء ذلك، وتماشياً مع أحكام القرار م ع-١٦/ق-١، عملت اليونيدو أثناء عام ٢٠١٦ على اختبار هذه المؤشرات المقترحة أصلاً وتحسينها وإثرائها، وعلى تحديد مقاييس مرجعية وغايات مستهدفة.

٣٢- وعُرضت مجموعة المؤشرات المعزَّزة والمتينة، بما فيها المقاييس المرجعية والغايات المستهدفة، على المجلس في دورته الرابعة والأربعين، وسوف تمثل الأساس لرصد النتائج المؤسسية مستقبلاً، وعُرضت على المجلس أيضاً خطة عمل تبين الخطوات اللازمة لحل بعض المسائل المتبقية فيما يتعلق بمؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والأداء. ويتضمن التقرير السنوي ٢٠١٦، للمرة الأولى، مقياساً للأداء المؤسسي يستند إلى ذلك الإطار المتكامل. وسوف تقوم اليونيدو بالإبلاغ عن ذلك سنويًّا في التقرير السنوي، ومرةً كل ثلاثة أشهر على منصة البيانات المفتوحة. ويمثل الإطار المتكامل للنتائج والأداء وثيقة متطورة وسوف يُستحدث فيها مزيد من المؤشرات تبعاً لحدوث تطورات جديدة تتطلب ذلك وتوافُر بيانات جديدة واكتساب المنظمة مزيداً من التجربة.

٣٣- وإلى جانب هذه الوثيقة المتعلقة بالصيغة المحدَّثة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، سوف تقدم اليونيدو إلى اللجنة ورقة غرفة اجتماعات تتضمن تحديثات لمؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والأداء تتوافق مع خطة العمل.

خامساً- الصيغة المحدَّثة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل

٣٤- من أجل تجسيد العناصر المستجدة المعروضة أعلاه، وامتثالاً لأحكام المقرَّر م ت ص-٤٤/م-١٠، سوف تستتبع الصيغة المحدَّثة للإطار البرنامجي التي ستعرض على مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة والخمسين، تمديداً لمدة الصلاحية المرتآة أصلاً لتشمل فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١. وهذا التمديد سيتيح، من ناحية، مواءمة دورة البرمجة الخاصة باليونيدو مع دورة الاستعراض الشامل، حسبما ذكر أعلاه. ومن ناحية أخرى، سوف يفضي التعديل الزمني إلى تزويد المنظمة والدول الأعضاء بوثيقة تخطيط استراتيجي ذات أفق متوسط الأمد تستوعب تماماً ما استجد من تطورات في الآونة الأخيرة وتُستخدم كأساس للبرمجة واتخاذ القرارات الاستراتيجية للسنوات الأربع القادمة، مع إتاحة إمكانية إجراء استعراض منتصفي آخر في نهاية فترة سَنَتي الميزانية التالية.

٣٥- وسوف تأخذ الصيغة المحدَّثة للإطار البرنامجي في الاعتبار أيضاً التداعيات البرنامجية التي تترتب على تنامي دور المنظمة بصفتها الجهة التي تقدم الدعم المؤسسي لتنفيذ خطة عام

٢٠٣٠، سواء على صعيد التعاون التقني أو على صعيد السياسات العامة ووضع المعايير. إذ إنَّ إطار أهداف التنمية المستدامة، على وجه الخصوص، يسند إلى المنظمة ولاية محددة لأداء وظائف متعلقة بالتحليل السياساتي المواضيعي والرصد والإبلاغ فيما يخص أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والإقليمي، ولدعم الدول الأعضاء بخدمات مشورة سياساتية في سياق الإعداد لاستعراضاتها الوطنية الطوعية لتنفيذ تلك الأهداف التي ستُعرض على المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٣٦- وفي الوقت نفسه، أصبح النقص الكبير في توافر البيانات الصناعية وموثوقيتها، خصوصاً في البلدان النامية، أكثر وضوحاً ضمن إطار المؤشرات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، مما يستدعي تقديم اليونيدو مزيداً من خدمات الدعم في أنشطة بناء القدرات في ميدان الإحصاءات الصناعية.

٣٧- وسوف تستوعب الصيغة المحدثة للإطار البرنامجي التداعيات البرنامجية لدور اليونيدو البارز فيما يخص سير الأعمال المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيد المشترك بين الوكالات، ولاسيما فيما يخص إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا، حسب الولاية المسندة من خطة عمل أديس أبابا.

٣٨- وأخيراً، سوف تجسد الصيغة المحدَّثة للإطار البرنامجي الولاية الجديدة المسندة إلى المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. كما ستُبرِز التداعيات البرنامجية لازدياد الالتزام بتعزيز تأثير التنمية الصناعية في القارة الأفريقية، بما في ذلك إنشاء آليات لجمع التبرعات اللازمة ولبناء شراكات جديدة وتوسيع الشراكات القائمة دعماً لجهود أفريقيا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف ٩.

سادساً- الإطار الميزني

٣٩- سوف تتضمن الصيغة المحدثة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١، احتياجات مالية استرشادية وسقفاً للميزانية العادية للفترة المشمولة بالتخطيط عند المستوى الضروري لتنفيذ برامج العمل حسب الولاية المسندة من الدول الأعضاء.[٦] وتتطلب ولايةُ المنظمةِ المعزَّزةُ وتنفيذُ الإطار المواضيعي المبين أعلاه وجود أساس تمويلي مستقر وموارد إضافية تفوق المستوى الحالي للميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.[٧]

سابعاً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

٤٠- لعلَّ اللجنة تودُّ أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

---

(٦) مقرَّر المؤتمر العام م ع-٢/م-٢٣، الفقرة (ب) '٥' (د).

(٧) مقرَّر المؤتمر العام م ع-١٦/م-٥.